في ظل أزمة طاحنة سببها فيروس «كورونا»

منتجو النفط ينشدون اتفاقاً والتفرغ لتحفيز استهلاك الخام

ينشد منتجو النفط التوصل لاتفاق يقضي بخفض الإنتاج لإعادة التوازن للسوق، حتى يمكنهم التفرغ بعد ذلك لتحفيز استهلاك الخام والطلب عليه عالميا، في ظل أزمة طاحنة سببها فيروس «كورونا».

كبار المنتجين للخام عالميا هم الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 13 مليون برميل يوميا، ثم روسيا بنحو 11 مليون برميل يوميا.

وثالث أكبر المنتجين، السعودية بقرابة 10 ملايين برميل يوميا في ظل التزامها السابق باتفاق «أوبك+»، إلا أن طاقتها القصوى تصل إلى 12 مليون برميل.

ودفعت تداعيات «كورونا» إلى صدور تقارير دولية رسمية شديدة التشاؤم، فيما يخص نمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي الطلب على النفط الذي يرتبط بدوره بالنمو.

جعلت هذه الظروف من توصل كبار منتجي النفط لاتفاق «أمرا ملحا»، تتفرغ بعده تلك الدول والعالم لخطط التحفيز الساعية لإنعاش النمو والطلب على الخام.

الطلب على النفط

تشير توقعات صندوق النقد والبنك الدوليين إلى أن الاقتصاد العالمي مقدم على ركود خلال العام الجاري، يشبه نظيره وقت الأزمة المالية العالمية أو أسوأ.

ومع حالة إغلاق الحدود وتوقف حركة النقل والمصانع حول العالم، زادت التوقعات بانخفاض قياسي في الطلب على النفط.

وفي أكثر التقارير تفاؤلا، خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، توقعاتها لنمو الطلب العالمي من 980 ألف برميل يوميا إلى 60 ألفا.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية، أن يسجل الطلب العالمي على النفط، أول انكماش له منذ عقد (الأزمة المالية العالمية).

وتوقعت الوكالة أن يبلغ الطلب على النفط 99.9 مليون برميل يوميا في 2020، لتخفض بذلك توقعاتها السنوية بقرابة مليون برميل يوميا، بانكماش قدره 90 ألف برميل يوميا.

على الجانب الآخر، تراوحت توقعات انخفاض الطلب في العديد من بيوت الخبرة وبنوك الاستثمار العالمية، بين 5 ملايين وأكثر من 20 مليون برميل يوميا في توقعات صادمة.

هبوط الأسعار

في هذ الأثناء، لم تتحمل أسعار النفط فقط عبء «كورونا» على الطلب والنمو العالميين، إلا أنها تلقت ضربة جديدة بحرب أسعار أطلقتها الدول المتحالفة ضمن «أوبك+».

ففي 5 مارس الماضي، تفكك تحالف «أوبك+» الذي تقوده السعودية وروسيا، بعد مقترحات بتعميق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، إلا أن موسكو رفضت المقترح. ونتيجة لذلك، أعلنت الرياض زيادة إنتاجها إلى 13 مليون برميل يوميا بحلول مايو المقبل.

وفي ظل تلقي النفط ضربتين، هوت أسعاره بنحو الثلثين خلال الربع الأول من عام 2020 في أكبر تراجع فصلي على الإطلاق، متداولا عند أدنى مستوياته منذ عام 2002.

رئيس الصندوق الروسي:

موسكو والرياض «قريبتان جداً» من اتفاق خفض الإنتاج

قال رئيس صندوق الثروة السيادية الروسي كيريل دميتريف، إن موسكو والرياض تقتربان للغاية من إبرام اتفاق بشأن خفض إمدادات النفط.

وأضاف دميتريف أمس الاثنين، أن الأسواق كاملة أدركت مدى أهمية هذا الاتفاق الذي من شأنه تحقيق الكثير من الاستقرار بالأسواق.

وتابع: «نحن قريبون جدا»، في إشارة إلى قرب التوصل إلى اتفاق خفض الإمدادات بين أوبك ومنتجين من خارج المنظمة.

وكان وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قال، الخميس الماضي، إن بلاده لا تعتزم زيادة إنتاج النفط بسبب فائض المعروض في السوق.

وهوت أسعار الخام العالمية بنحو 50 %، إلى أقل من 26 دولارا للبرميل منذ إخفاق منظمة أوبك ومنتجين كبار آخرين للنفط بقيادة روسيا في الاتفاق على تمديد خفض إنتاج الخام.

لكن أسعار النفط قفزت بعدما قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب، إنه يتوقع توصل السعودية وروسيا قريبا إلى اتفاق. وقال نوفاك إن روسيا لم تبحث بعد الوضع في سوق النفط مع السعودية لكنها لا تستبعد هذا.

كيريل دميتريف

ترقب الاتفاق

وفي الوقت الحالي تترقب الأوساط الاقتصادية حول العالم، اتفاقا يعقد الخميس المقبل، بين منتجي النفط لخفض الإنتاج لإعادة التوازن للسوق، ومن ثم التفرغ لتحفيز الاستهلاك عالميا.

والأحد، قال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، إن أجواء عامة إيجابية تسبق اجتماعا نفطيا دعت له السعودية، الخميس المقبل. وعبر الغضبان في بيان صحفي، عن تفاؤله بشأن التوصل إلى اتفاق جديد، بعد مشاورات أجراها عبر الهاتف مع عدد من وزراء (أوبك+)، واصفاً الأجواء العامة قبل الاجتماع بـ«الإيجابية». والخميس، دعت السعودية إلى اجتماع نفطي عاجل لتحالف «أوبك+» وبقية المنتجين، بعد اتصال هاتفي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وولي العهد محمد بن سلمان. ويضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على السعودية وروسيا للتوصل لاتفاق في ظل تضرر كبير لحق بقطاع النفط الصخري في بلاده.

السعودية تستضيف اجتماع أوبك + الخميس المقبل

كشف مصدر سعودي أن المملكة ستستضيف مؤتمراً بالفيديو لمجموعة أوبك+ يوم الخميس. وقال مصدر سعودي رفيع المستوى، إن أرامكو السعودية سترجئ إعلان أسعار البيع الرسمية لخاماتها لشهر مايو أيار حتى العاشر من أبريل نيسان، انتظاراً لما سيسفر عنه اجتماع بين أوبك وحلفائها بخصوص تخفيضات إنتاج محتملة.

وأشار المصدر السعودي المطلع «إنه إجراء غير مسبوق لم تأخذه أرامكو من قبل. أسعار البيع الرسمية لشهر مايو أيار ستعتمد على ما سيسفر عنه اجتماع أوبك+. نبذل ما بوسعنا لإنجاحه، بما في ذلك أخذ هذه الخطوة غير العادية لتأجيل أسعار البيع الرسمية».

تصدر أرامكو عادة أسعار البيع الرسمية بحلول الـ5 من كل شهر، والتي يتحدد على أساسها أسعار الخامات الإيرانية والكويتية والعراقية، وتؤثر على أكثر من 12 مليون برميل يومياً من النفط المتجه إلى آسيا.

إلى ذلك، أشار المصدر إلى أن السعودية تريد تجنب ما حدث في مارس عندما انهارت محادثات النفط بسبب عدم تعاون روسيا مع بقية أوبك.

اقتطاع ضخم في الإنتاج

وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، قد توقع الخميس، بعدما تحادث مع قادة السعودية، إجراء القادة السعوديين والروس اقتطاعا كبيرا في إنتاج النفط يصل إلى 10 ملايين برميل.

وكتب في تغريدة: «لقد تحدثت للتو إلى صديقي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي تحدث مع الرئيس الروسي بوتين.. أتوقع وآمل أن يقوموا بخفض نحو 10 ملايين برميل، وربما أكثر من ذلك بكثير، وإذا حدث ذلك سيكون رائعًا لصناعة النفط والغاز!». وأضاف في تغريدة لاحقة «قد يصل ذلك إلى 15 مليون برميل».

السعودية تدعو لعقد اجتماع عاجل

تأتي هذه التطورات على وقع دعوة المملكة العربية السعودية إلى عقد اجتماع عاجل لدول أوبك+ ومجموعة من الدول الأخرى، سعياً للوصول إلى اتفاق عادل يعيد التوازن المنشود للأسواق البترولية.

وأشارت السعودية إلى ما بذلته خلال الفترة الماضية من جهود للوصول إلى اتفاق في مجموعة (أوبك+) لإعادة التوازن في سوق النفط، حيث قامت بحشد التأييد لذلك من 22 دولة، من دول (أوبك+) إلا أنه تعذر الوصول إلى اتفاق لعدم الحصول على الإجماع.

وتدعو المملكة إلى عقد اجتماع عاجل لدول أوبك+ ومجموعة من الدول الأخرى، بهدف السعي للوصول إلى اتفاق عادل يعيد التوازن المنشود للأسواق البترولية.

قبل الاجتماع المرتقب الخميس المقبل

أسعار النفط تتراجع قليلاً بعد قفزة كبيرة الجمعة

فتحت أسعار النفط الخام تعاملاتها الأسبوعية، أمس الإثنين، على تراجع طفيف، بعد قفزة كبيرة في ختام جلسة الجمعة، مدعومة باجتماع عاجل دعت له السعودية، لتصويب أسواق النفط العالمية.

والأحد، قال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، إن الاجتماع العاجل الذي دعت له المملكة لتحالف (أوبك+) ومنتجين آخرين، سيعقد الخميس القادم «افتراضيا» عبر التلفاز، مشيرا أن أجواء إيجابية تسبق ذلك الموعد.

وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يونيو بنسبة 0.59 بالمئة أو 19 سنتا إلى 33.92 دولارا للبرميل.

كذلك، تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط الوسيط، تسليم مايو ، بنسبة 1.02 بالمئة أو 29 سنتا إلى 28.09 دولارا للبرميل.

الأحد، قال الكرملين، إن روسيا تريد مفاوضات بناءة في سوق النفط العالمية، لتحقيق مصلحة المنتجين والمستهلكين معا، لإضافة استقرار على سوق الطاقة.

وتشير التوقعات إلى أن (أوبك+) ومنتجين آخرين حول العالم، سيعملون على التوصل إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بما يعادل نحو 10 بالمئة من المعروض العالمي أو 10 ملايين برميل يوميا.

إيران: عرقلة واشنطن قرض «النقد الدولي» جريمة ضد الإنسانية

علي شمخاني

أشار أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، علي شمخاني، إلى أن حظر المستلزمات الطبية يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان وخطوة غير قانونية، وعداء سافرا من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للشعب الإيراني

قال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، علي شمخاني، إن معارضة واشنطن للقرض المتوقع منحه لإيران من قبل صندوق النقد الدولي، يعد «جريمة ضد الإنسانية». جاء ذلك في تغريدة نشرها شمخاني، الأحد، عبر تويتر.

وأشار شمخاني إلى أن حظر المستلزمات الطبية يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان وخطوة غير قانونية، وعداء سافرا من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للشعب الإيراني.

وتابع: «معارضة الولايات المتحدة للقرض الذي طلبته إيران من صندوق النقد الدولي لمكافحة كورونا، تعد جريمة حقيقية ضد الإنسانية».

وفي 12 مارس الماضي، قال محافظ البنك المركزي الإيراني، عبد الناصر همتي، إنه بعث برسالة إلى مديرة صندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا، يوضح لها أن بلاده ترغب في الاستفادة من تمويلات الصندوق، المقدمة للبلدان المتضررة من «كورونا».

وأضاف همتي، في منشور له عبر «إنستغرام»، أن إيران بحاجة إلى دعم اقتصادي لمواجهة الفيروس الذي انتشر في سائر محافظات البلاد.

وأوضح أنه عند الوضع بعين الاعتبار، حجم تأثير «كورونا» في إيران، والحجم المتاح للأخيرة لدى صندوق النقد الدولي، فإن طهران تطالب بالحصول على قرض بقيمة 5 مليارات دولار.

وارتفعت الأحد، وفيات فيروس كورونا في إيران إلى 3 آلاف و603، إثر تسجيل 151 وفاة جديدة، في الساعات الـ24 الماضية.

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة الإيرانية، كيانوش جيهانبور، إن إصابات كورونا بلغت 58 ألفا و226، عقب تسجيل ألفين و483 إصابة جديدة.

وحتى مساء الأحد، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم مليونا و244 ألفا، توفي منهم أكثر من 67 ألفا، فيما

8 توصيات جديدة من «مجموعة العشرين» لتجاوز تداعيات كورونا

أكد بيان مشترك صدر عن ثلاث مجموعات عمل تابعة لمجموعة العشرين التي ترأسها السعودية حاليا، على تداعيات سلبية طالت الوظائف والمرأة وجودة الأداء، مؤكدين على تقييد حركة مئات الملايين من العمال حول العالم وتعرض المرأة للمخاطر الصحية، مقدمين ثمانية محاور يمكنها المساهمة في تخفيف تداعيات وطأة الفيروس.

وشدد بيان مشترك صدر عن مجموعة الأعمال ومجموعة العمال ومجموعة المجتمع على الالتزام بنتائج قمة قادة مجموعة العشرين والقيام بكل ما يلزم من استخدام جميع أدوات السياسة المتاحة للحد من الضرر الاقتصادي والاجتماعي للوباء، واستعادة وتيرة النمو العالمي، والحفاظ على استقرار الأسواق، وتعزيز المرونة.

واستشهد البيان بمنظمة العمل الدولية حول تأثيرات الوباء الذي أثر سلبا على عدد الوظائف من حيث البطالة وفرص العمل دون المستوى؛ وجودة العمل كالأجور والحصول على الحماية الاجتماعية؛ والآثار على مجموعات محددة بما في ذلك النساء الأكثر عرضة للنتائج السلبية في سوق العمل، مشيراً إلى أن النساء يشكلن 70% من العاملين في القطاع الصحي والاجتماعي ما يعرضهن لخطر أكبر من كوفيد – 19، وفقا لما نقلته «الشرق الأوسط».

ودعا بيان مجموعات العمل الثلاثة، قادة العشرين للعمل بشكل عاجل على 8 محاور، أبرزها إشراك أرباب العمل والعمال والفاعلين في المجتمع المدني في جميع مراحل الاستجابة الوطنية والمحلية واتخاذ القرارات، بما في ذلك إشراك النساء كصانعات قرار ومحور من محاور التركيز التي تقوم عليها هذه القرارات، مؤكداً على تضرر النساء بشكل أكبر من الآثار الاقتصادية للوباء حيث يزاول المزيد منهنّ وظائف منخفضة الأجر وغير ثابتة وغير رسمية.

وطالب البيان بتعزيز إمكانية حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الحماية الاجتماعية، موضحا أن مئات الملايين من العمال في مختلف المجالات وخاصة النساء والمسنين وغير المهرة يوشكون على الوقوع في الفقر والديون الخطيرة، بالإضافة إلى أهمية دعم توافر الخدمات الصحية من خلال التزام مجموعة العشرين بضمان توافر الخدمات الصحية الأساسية والرعاية العاجلة، بما في ذلك الصحة النفسية والبدنية.

ويضاف لما سبق، شدد البيان المشترك، على ضرورة دعم أرباب العمل لمواصلة دفع الأجور والمستحقات إذ يطبّق معظم أرباب الأعمال إغلاقاً جزئياً للمؤسسات ولا يعلمون متى تعود الأعمال إلى ما كانت عليه مرة أخرى، ما ينبغي على مجموعة العشرين دعم هؤلاء لمواصلة دفع الأجور والمستحقات المالية وغير المالية. ووفقا للبيان: «يجب أن تلتزم مجموعة العشرين بتعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع أشكال العمالة، ويجب بالتحديد دعم أصحاب الأجر اليومي بشكل فوري من خلال تحويلات نقدية مباشرة، بالإضافة إلى ذلك، يجب تأجيل مدفوعات الائتمان والإيجارات وغيرها من أشكال الالتزامات المالية».

وأشار البيان المشترك على أهمية تقديم دعم إضافي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة، خاصة أن غالبية فرص العمل تأتي من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مؤكدين في الوقت ذاته على محور التشجيع على تبني نماذج أعمال مرنة مع اضطرار معظم الدول إلى استكشاف نماذج أعمال بديلة لمواجهة الآثار الصحية المترتبة على الناس، والمساعدة على احتواء الوباء.

وقال البيان: «لا بد من تمكين التكنولوجيا حيث انتقل العديد من الشركات إلى نموذج العمل عن بعد، ما يؤكد الدور الحيوي الذي يمكن للتكنولوجيا القيام به في إطار الاستجابة للأزمة واستمرارية الأنشطة الاقتصادية»، مطالبا مجموعة العشرين بذل الجهد لتوفير البنية التحتية التكنولوجية على الفور والتعامل مع هذا الأمر باعتباره أولوية قصوى.

ودعت المجموعات الثلاث إلى تيسير تكلفة الوصول إلى المنصات الرقمية خاصة فيما يتعلق بالتعليم حيث يتعين على مجموعة العشرين ñ بحسب البيان – الوقوف على أحدث الأنظمة والتقنيات المخصصة للتعليم، حيث ينبغي أن يشمل التعليم تدريس المهارات اللازمة للعمل والتفاعل مع التقنيات الرقمية الناشئة.

واختتم البيان التأكيد على أنّ تنسيق الجهود وتعزيز التعاون بصورة عاجلة هو السبيل الوحيد للحد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وتقليل الوقت اللازم لإنعاش الاقتصاد العالمي بعد انتهاء هذا الوباء.